إعداد وترجمة- سعيد عياش

عرض تحليلي لملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل

يتضمن هذا التقرير، الذي أعده "مركز البحوث والمعلومات- شعبة مراقبة الميزانيات" التابع للكنيست الإسرائيلي، استعراضا تحليليا مفصلا لملكيات مجمل وسائل الإعلام، العامة والتجارية (الخاصة) العاملة في إسرائيل.

ويؤكد التقرير، الذي أعد تمهيدا لمناقشات أجرتها لجنة المالية التابعة للكنيست حول مشروع القانون الهادف إلى دفع المنافسة وتشجيعها وتقليص المركزية (التمركز) في سوق الصحافة والإعلام في إسرائيل، على وجود إجماع فيما يتعلق بأهمية وسائل الإعلام في العملية الديمقراطية، مشيرا إلى أن الرأي السائد في هذا الصدد يؤكد على أن وسائل الإعلام، المرئية والمسموعة والمقروءة، تزود المواطنين الإسرائيليين بالمعلومات التي تتيح لهم معرفة نشاط ممثليهم ومتابعته، والوقوف على ما يدور في محيطهم وخارج محيطهم، واتخاذ موقف حاسم في مسائل متنوعة. ويضيف التقرير في هذا السياق أن الصحافة تعتبر في العصر الحديث -كما هو معلوم- بمنزلة "السلطة الرابعة"، وأن الصحافيين أشبه بلاعبين يمتلكون القدرة على التأثير على القيم الاجتماعية، ويعملون على دفع أجندة معينة، كما أن لهم علاقة وتأثيرا في عملية اتخاذ القرارات في المجتمع والدولة.

وينبه التقرير إلى الآثار والتداعيات السلبية المترتبة على التمركز الشديد في سوق الإعلام، وعلى ملكية مجموعات وشركات تجارية لوسائل إعلام مختلفة (في إسرائيل)، مشيرا إلى أن من شأن ذلك المس بحرية التعبير والتسبب بتشويه وتحيز في تغطية الأخبار، ومن هنا الحاجة إلى عملية ضبط ملكية وسائل الإعلام وتنظيمها، والتي يستند منطقها بصورة عامة إلى أحد توجهين: التوجه اللا اقتصادي، أو التوجه متعدد القيم.

يبين تفحص بنية ملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل، أن هناك ملكيات متقاطعة (أي ملكية- جهة أو شركة معينة- لعدة وسائل إعلام) وملكيات متعددة المجالات (لوسائل إعلام وأعمال أو شركات تجارية أخرى في الوقت نفسه). فهناك ثماني مجموعات أعمال في فروع الاقتصاد الإسرائيلي تحتفظ في الوقت ذاته بملكية وسائل إعلام، توجد لأربع منها أيضا ملكيات في عقارات واقعية وعقارات مالية.

ويشير التقرير هنا، إلى أن التوجه المتبع في إسرائيل هو التوجه متعدد القيم، الذي يعتبر أكثر صرامة وتشدداً على صعيد عملية التنظيم، والتي تقيد تمركز الملكيات والملكيات المتقاطعة لوسائل الإعلام، مبينا أن القيود تفرض على ملكية وسائل البث التجارية المفتوحة (مثل محطة "القناة العاشرة" وشركتي "كيشت" و"ريشت" صاحبات الامتياز في القناة الثانية) والتلفزيون المتعدد القنوات ("هوت" و"yes") ومحطات الإذاعة المحلية. بالإضافة إلى ذلك، هناك قيود على مالكي الصحف الذين يريدون الاحتفاظ بملكية بث تجاري مفتوح أو تلفزيون متعدد القنوات. مع ذلك، لا وجود لعملية ضبط لملكية الصحف في حدّ ذاتها، أو ملكيات مجموعات تجارية وأصحاب امتياز في وسائل الإعلام، كما لا توجد عملية ضبط وقيود على نشر المعلومات بواسطة مواقع الانترنت.

وتضم قائمة هذه المجموعات الاقتصادية:

- مجموعة عوفر وأودي أنجل، التي تحتفظ بـ ٥١٪ من أسهم ملكية شركة "ريشت" الإعلامية والتي تتقاسم حقوق البث في القناة الثانية.
- مجموعة فيشمان، وتمتلك ٥٧٪ من أسهم صحيفة "غلوبوس" الاقتصادية، و ١٤,٢٪ من أسهم "يديعوت أحرونوت".
- مجموعة فارتهايم، وتمتلك ٥١٪ من أسهم شركة "كيشت" (شركة أخبار محطة "القناة الثانية" في التلفزيون الإسرائيلي).
- مجموعة ميمان، وتمتلك ٥١٪ من أسهم محطة "القناة العاشرة" في التلفزيون الإسرائيلي.
- مجموعة ألوفيتس، وتمتلك ٤٩,٧٨٪ من أسهم شركة تلفزيون yes (يس) المتعددة القنوات.
- مجموعة "تشوفاه"، وتمتلك ٢٠٪ من أسهم شركة "كيشت".
- مجموعة شتراوس، وتمتلك ١٦,٦٪ من رأسمال شركة "ريشت".
- مجموعة ليفايف، وتمتلك ٣٥,٧٪ من رأسمال محطة "القناة التاسعة".

ويعزو التقرير هذا الوضع (الملكيات المتقاطعة) إلى ثلاثة أسباب رئيسية: أولا، وزن الإنفاق على النشر من مجمل الإنتاج في إسرائيل، يعتبر منخفضا بالمقارنة مع الدول المتطورة. ثانيا، يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بالمركزية نسبيا. ثالثا، ما يتميز به سوق الائتمان في إسرائيل من وجود مستوى عالٍ من التمركز. من هنا، ولكل هذه الأسباب، يعتبر ريع الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، متدنيا نسبيا، بل وسلبي في بعض الأحيان، ويمكن لهذه المعطيات أن تؤدي إلى وضع لا تكون فيه ملكية الصحف ووسائل الإعلام الأخرى نابعة من اعتبارات الربح فقط، أو الرغبة في إيجاد صحافة مهنية، وإنما أيضا من اعتبارات مرتبطة بأعمال ونشاطات تجارية إضافية لمالكي الصحف ووسائل الإعلام أنفسهم، أو رغبة في التأثير على الرأي العام، والنقاش العام المتعلق بهذه النشاطات والأعمال التجارية.

ويشير التقرير إلى أدوات ووسائل سياسية ممكنة للحدّ من أبعاد هذا الوضع وانعكاساته، ومن ضمنها تشديد قواعد الملكيات المتقاطعة لجهة فرض حظر تام على ملكية متقاطعة لوسائل إعلام تبث الأخبار والبرامج المتعلقة بقضايا الساعة، وضبط وتنظيم الملكيات المتعددة المجالات (لوسائل إعلام ومشاريع وأعمال تجارية)، وإلزام الصحف اليومية بمراعاة قواعد النشر والتغطية الصحافية والشفافية فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية الأخرى لأصحاب الصحف.

تعتبر وسائل الإعـلام (الصحافة المطبوعة والتلفزيون والـراديـو ومواقع الانترنت) وسائل مهمة لتجسيد الحقوق الأساسية في المجتمعات الديمقراطية. وتوجد لدرجة المنافسة العالية في هذه السوق أهمية بالغة في تجسيد مثل هذه الحقوق، ومن هنا فإن عملية الضبط والتنظيم في هذا المجال لا تنبع أحيانا من دوافع اقتصادية فحسب (مثل قوانين المنع والقيود التجارية في الفروع الاقتصادية المختلفة)، وإنما أيضا من المصلحة العامة الكامنة في وجود سوق أخبار وأفكار وآراء متنوعة و مفتوحة.

وسائل الإعلام العاملة في إسرائيل

- **أولا–** الصحف اليومية الصادرة باللغة العبرية:

يديعوت أحرونوت، معاريف، هآرتس، يسرائيل هيوم، غلوبوس.

وتعمل هذه الصحف من الناحية القانونية استناداً إلى ترخيص بسيط يشكل شرطاً لإصدار صحيفة في إسرائيل (أمر الصحافة)، بالإضافة إلى قوانين المنع أو القيود التجارية على التمركز في الفرع. وقد انضم عدد من هذه الصحف طوعا إلى عضوية "مجلس الصحافة" في إسرائيل، وهي تخضع، بناء على ذلك، لنظام قواعد السلوك المهني الذي وضعه المجلس. وتعتمد مدخولات الصحف على نشر الإعلانات وعلى مبيعات الصحف (باستثناء صحيفة "يسرائيل هيوم" التي توزع مجانا).

- **ثانيا–** البث (التلفزيوني) التجاري المفتوح، ويشمل محطتي "القناة الثانية" (وتديرها شركتا ريشت وكيشت)، ومحطة تلفزيون "القناة العاشرة". ويتم إنتاج برامج البث في المحطتين من قبل شركات امتياز خاصة، بمراقبة السلطة الثانية للتلفزيون والراديو التي تعمل استناداً إلى "قانون السلطة الثانية للتلفزيون والراديو" الذي أقره الكنيست الإسرائيلي في العام ١٩٩٠. وتعتمد مدخولات المحطتين على الإعلانات والدعايات التجارية.

- **ثالثا–** التلفزيون متعدد القنوات، ويشمل شبكتي "هوت" و"يس". وتبث محطات التلفزيون متعددة القنوات، بالكوابل والأقمار الصناعية، استناداً إلى "قانون الاتصالات" (بيزك ومحطات البث) من العام ١٩٨٢، وبمراقبة "المجلس للبث بالكوابل والأقمار الصناعية". ويشمل هذا البث عشرات قنوات التلفزة والإذاعة المحلية والأجنبية، وتعتمد مدخولاتها

מעריב
היהודייה האחרונה בפקיעין
בני גאון נפטר
חשיפה ■ העדות המפלילה של עו"ד מסר במשטרה
"העברתי לאהוד מעטפות של כסף מזומן"
הישרדות
בכיר במערכת האכיפה: "אולמרט ביקש במפורש מזומן"
במדינת חיזבאללה
"אבא מסתכל עלינו מהשמים"
בורמה טובעת

بنية الإعلام الإسرائيلي: إشكاليات اقتصادية في الصميم.

على رسوم الاشتراك، ويخضع بث هذه القنوات عموما وكذلك ملكياتها إلى شروط وقيود، ومن ضمنها القيود المفروضة على أصحاب الامتياز في البث التجاري المفتوح.

- **رابعا –** محطات الإذاعة المحلية، وتعمل في مختلف أنحاء ومناطق إسرائيل ١٦ إذاعة محلية بموجب "قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة –١٩٩٠"، ويخضع بثها لمراقبة السلطة الثانية ذاتها، وتعتمد مدخولاتها على الإعلانات التجارية.

- **خامسا**– البث العام، ويشمل محطة "القناة الأولى" في التلفزيون الإسرائيلي (الرسمي) و"القناة ٣٣" الفضائية، ومحطات الإذاعة التابعة لـ"سلطة البث" الحكومية (وتبث مجمل هذه القنوات والمحطات لعموم السكان في إسرائيل بصورة مباشرة، وتعمل استناداً لقانون سلطة البث– ١٩٦٥، وتخضع لإشراف ومراقبة الهيئة الكاملة لسلطة البث ومجلس إدارة سلطة البث، أما مدخولاتها فتعتمد على جباية الرسوم من السكان ودعايات الخدمة والرعاية في التلفزيون وبث الإعلانات الدعائية في الراديو). كذلك يشمل البث العام محطة إذاعة الجيش الإسرائيلي ("غالي تساهل"، وهي محطة إذاعة قطرية تابعة للجيش الإسرائيلي وتمول من ميزانية وزارة الدفاع والجهات الراعية للبرامج)، ومحطة "التلفزيون التربوي– التعليمي" (وتديرها وحدة دعم في وزارة التعليم وتبث برامجها عبر "القناة الأولى" في التلفزيون الرسمي و"القناة الثانية" و"قناة ٢٣" في بث للمشتركين)، ومحطة تلفزيون "قناة الكنيست– البرلمان– ٩٩" وتديرها "شركة الأخبار الإسرائيلية م.ض" (شركة خاصة حصلت على ترخيص استناداً لقانون البث التلفزيوني من الكنيست – ٢٠٠٣)، وتبث برامجها عبر "القناة ٩٩" في بث للمشتركين وذلك تحت إشراف المجلس للبث بالكوابل وعبر الأقمار الصناعية.
- **سادسا**– مواقع الأخبار على شبكة الانترنت، وتشمل بشكل رئيسي مواقع الصحف والقنوات التجارية، ولا تخضع مواقع الأخبار عموماً لعلميات الضبط والتنظيم القانونية. وبصورة عامة فإن المواقع الإخبارية المتصدرة في إسرائيل، تتبع وسائل الإعلام التقليدية (الصحف ومحطات التلفزيون) باستثناء عدد قليل من المواقع مثل "والا" و"NFCI".

إجمالا، ووفقا لما يؤكده معدو التقرير في هذا السياق، تعتبر وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري، ومن ضمنها الصحافة المطبوعة والتلفزيون ومحطات الراديو ومواقع الانترنت، حيوية للعملية الديمقراطية، ومن هنا ثمة أهمية لوجود سوق وسائل إعلام تنافسية، متعددة ومتنوعة.

وتوجد بالإضافة إلى عناصر الضبط والتنظيم المشار إليها آنفا، عناصر ضبط وتنظيم إضافية، وخاصة وزارة الاتصالات وسلطة القيود والضوابط الاقتصادية. كما ويتطلب الأمر في بعض الأحيان مصادقة من لجان الكنيست على تغييرات مختلفة في عمليات التنظيم والضبط. ويستدل من المعطيات الواردة آنفا، أن هناك قيودا وضوابط مفروضة على البث العام، والبث التجاري المفتوح، والتلفزيون متعدد القنوات، ومحطات الإذاعة المحلية، ولا سيما في كل ما يتعلق بشروط الترخيص والمضمون والإنتاج والملكيات المتقاطعة، بينما لا توجد قيود وضوابط في هذه المواضيع على وسيلة الإعلام القديمة– الصحف (باستثناء الصحف المنخرطة طوعا في عضوية مجلس الصحافة)، وعلى وسائل الاتصال والإعلام الجديدة، التي تزداد أهميتها بشكل مطرد، كمواقع الأخبار والترفية على شبكة الانترنت.

تركيز الملكية في وسائل الإعلام

١. مخاطر محتملة

تعتبر وسائل الإعلام (الصحافة المطبوعة والتلفزيون والراديو ومواقع الانترنت) وسائل مهمة لتجسيد الحقوق الأساسية في المجتمعات الديمقراطية. وتوجد لدرجة المنافسة العالية في هذه السوق أهمية بالغة في تجسيد مثل هذه الحقوق، ومن هنا فإن عملية الضبط والتنظيم في هذا المجال لا تنبع أحيانا من دوافع اقتصادية فحسب (مثل قوانين المنع والقيود التجارية في الفروع الاقتصادية المختلفة)، وإنما أيضا من المصلحة العامة الكامنة في وجود سوق أخبار وأفكار وآراء متنوعة و مفتوحة.

ويشير التقرير في هذا السياق إلى وجود مخاطر شديدة وانعكاسات سلبية على سوق الإعلام والجمهور جراء تركيز الملكيات والملكيات المتقاطعة ومتعددة المجالات، وتشمل قائمة المخاطر المحتملة جراء تركيز الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام، حسبما أوجزها معدو التقرير:

- المس بحرية التعبير في المجتمع.
- تقليص حيّز تنوع الآراء والمسّ بسوق الأفكار والآراء.
- تكوين رأي عام سلبي تجاه جهات سياسية أو اقتصادية / تجارية نتيجة لاعتبارات المالك أو صاحب السيطرة في وسائل الإعلام.
- تقليص مساحة الانتقادات الخارجية، من السلطة ومنتخبي الجمهور، لوسيلة الإعلام أو مالكها، وذلك لخشية السلطة أو منتخبي الجمهور من نفوذ مالك وسيلة الإعلام.
- ممارسة رقابة داخلية على الصحف ووسائل الإعلام بناء على مصالح المالك أو صاحب السيطرة.

يشير التقرير إلى وجود توجهات مختلفة لتنظيم سوق وسائل الإعلام. ووفقا لأحد هذه التوجهات، ويدعى "توجه شيكاغو"، فإن المعيار الوحيد للتدخل الحكومي في هذا المجال، هو الاعتبار الاقتصادي المتمثل في المحافظة على المنافسة ومنع التمركز بموجب قوانين الموانع (القيود) الاقتصادية، على غرار الوضع القائم في الفروع الاقتصادية الأخرى. أما التوجه الثاني، وهو "التوجه متعدد القيم"، فيقضي بوجوب إعطاء وزن أيضا لمواضيع غير اقتصادية من قبيل حرية التعبير، تنوع الآراء والديمقراطية.

- تقليص الانتقادات ضد السلطة جراء انعدام المنافسة والملكيات المتقاطعة .
- غياب الفصل بين المال والسلطة.
- المس بالمنافسة الاقتصادية في سوق وسائل الإعلام.

أما المخاطر المحتملة جراء الملكيات المتعددة المجالات (لوسائل إعلام وأعمال تجارية في الوقت نفسه) فتشمل جوانب عديدة أهمها:

- محاولة لتشكيل الرأي العام بناء على مصالح اقتصادية لصاحب السيطرة في وسيلة بث أو إلاعلام.
- منع كشف أمور وقضايا تتعلق بصاحب السيطرة، ومن ضمن ذلك الامتناع عن نشر تحقيقات صحافية يمكن أن تضر بأعماله الأخرى أو بأعمال توجد له علاقة أو صلة بها.
- تغطية إخبارية منحازة أو مشوهة لعمليات وإجراءات اقتصادية توجد لصاحب السيطرة مصلحة فيها (من قبيل معارضة لإصلاحات تؤدي إلى تقليص الأرباح في الفرع الذي توجد فيه لمالك وسيلة الإعلام مصلحة أو مشروع تجاري).
- المسّ بالمنافسة وتنوع الإنتاج في سوق الإنتاج المحلية.
- نشوء تضارب مصالح في الحالات التي يكون فيها مالك شركة أو مجموعة تجارية تنفق مبالغ كبيرة على الدعاية (وبالتالي معنية بأسعار نشر منخفضة) ومالك وسيلة إعلام (معنية بأسعار نشر مرتفعة) هو الجهة نفسها.
- تقليص المنافسة في فرع الأعمال الأخرى لصاحب السيطرة في وسيلة الإعلام، عن طريق التغطية السلبية للأعمال المنافسة لأعماله.

تنظيم ملكيات وسائل الإعلام: أسئلة صعبة.

وفي مجال الرقابة، يؤكد التقرير على وجوب التمييز بين الرقابة الخارجية على الصحف ووسائل الإعلام، ولا سيما من طرف السلطة، وبين الرقابة الداخلية، التي تفرض على الصحافيين من جانب الناشرين أو مالكي الصحيفة. إلى ذلك هناك رقابة داخلية غير مباشرة، بمعنى ضغوط تمارس على الصحيفة من جانب كبار الناشرين.

ويشير التقرير في هذا السياق أيضا، إلى أن التأثير الكبير لأداء وسائل الإعلام على الديمقراطية والاقتصاد، كان قد دفع رئيس المحكمة الإسرائيلية العليا الأسبق أهارون باراك إلى القول إنه يرى في الصحافة الخاصة "هيئات ثنائية الجوهر"، بمعنى هي منبر بملكية خاصة، لكنها تشكل في الوقت ذاته أيضا "ملكية عامة"، مشيرا إلى أنه توجد لها "وظيفة عامة" ولذلك ينبغي أن تسري عليها مبادئ القانون العام على الرغم من أنها بملكية خاصة، ووصف القاضي باراك الصحافة الخاصة بأنها "السلطة الرابعة" وأضاف أن تطبيق القواعد العامة على الصحف الخاصة لا يهدف إلى فرض رقابة خارجية عليها، وإنما "لمنع رقابة داخلية غير ملائمة.. ولمنع سيطرة قلائل على المنبر العام"، بالإضافة إلى فرض قيود على قوة خاصة.

٢. توجهات في مجال الضبط والتنظيم

يشير التقرير إلى وجود توجهات مختلفة لتنظيم سوق وسائل الإعلام. ووفقا لأحد هذه التوجهات، ويدعى "توجه شيكاغو"، فإن المعيار الوحيد للتدخل الحكومي في هذا المجال، هو الاعتبار الاقتصادي المتمثل في المحافظة على المنافسة ومنع التمركز بموجب قوانين الموانع (القيود) الاقتصادية، على غرار الوضع القائم في الفروع الاقتصادية الأخرى. أما التوجه الثاني، وهو "التوجه متعدد القيم"، فيقضي بوجوب إعطاء وزن أيضا لمواضيع غير اقتصادية من قبيل حرية التعبير، تنوع الآراء والديمقراطية. ووفقا لهذا التوجه، الذي تتبناه الكثير من الدول المتطورة (ومن ضمنها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وأستراليا وكندا) فإن تطبيق قوانين القيود الاقتصادية وأحكامها غير كاف، وإنما يجب انتهاج سياسة صارمة في تنظيم ملكيات وسائل الإعلام، مقارنة مع سياسة التنظيم المتبعة في الفروع الاقتصادية الأخرى. وتطبق سياسة التنظيم في الدول المتطورة بطريقتين:

- تنظيم حيازة (ملكية) وسائل الإعلام، ويتم ذلك على سبيل المثال، عن طريق فرض قيود على ملكية صحيفة أو على مالكي صحيفة لهم ملكية في محطة تلفزيونية. وتكمن أفضليات الطريقة المتبعة في إسرائيل ودول أخرى، في سهولة التطبيق والمراقبة، بينما تكمن عيوبها أو مساوئها في كونها تستند على نظرة متساوية لوسائل إعلام تحتفظ بحصص مختلفة. وعلى سبيل المثال فإن القيد المفروض على صحيفة، لها حصة في سوق الصحافة تصل إلى ٥٠٪، فيما يتعلق بملكية محطة تلفزيونية تجارية، مماثلة للقيد المفروض على صحيفة تحتفظ بحصة تبلغ ١٠٪ فقط، في سوق الصحافة.
- تنظيم ملكية لحصة إجمالية في سوق الإعلام، وذلك عن طريق فرض قيود على حصة السوق التي تحتفظ بها وسيلة إعلام معينة في كامل السوق (الصحف ومحطات التلفزيون والراديو والتلفزيون متعدد القنوات). وتحسب حصة السوق في الأسواق المختلفة بموجب نسبة تحويل (مقايضة) معينة، وعلى سبيل المثال فإن ١٪ من نصيب سوق التلفزيون يعادل ٣٪ من نصيب سوق الصحافة. وتكمن أفضلية هذه الطريقة، المتبعة في بريطانيا وألمانيا، في أنها تأخذ في الحسبان حصة السوق لكل وسيلة إعلام، أما ثغراتها الرئيسية فتكمن في صعوبة التطبيق والمراقبة المنتظمة لحصص السوق، وبالإضافة إلى المغزى المستشف من فرض مثل هذا القيد، والذي يشبه فرض نوع من "الغرامة" على نجاح محطة بث.

ملكيات وسائل الإعلام في إسرائيل

١. ملكية الصحف المطبوعة

وفقا لما أورده التقرير ، فقد طرأ في الأعوام الأخيرة تآكل في إيرادات الصحف اليومية في إسرائيل

من نشر الإعلانات والمبيعات. فقد انخفضت مدخولاتها من نشر الإعلانات من حوالي ١,٧٦ مليار شيكل في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١,٠٢ مليار شيكل في العام ٢٠١٢، وهو انخفاض بنسبة متراكمة بحوالي ٤١,٨٪. ويعزو التقرير هذا الانخفاض إلى عدد من الأسباب والعوامل الرئيسية، ومنها دخول وسائل إعلام أخرى (جديدة) إلى المجال، ولا سيما الإنترنت ومحطات التلفزة التجارية، وصحف توزع مجانا، وخاصة صحيفة "يسرائيل هيوم" التي أصبحت الصحيفة اليومية (العبرية) الأوسع انتشارا في إسرائيل. وقد أدى كل ذلك إلى ازدياد المنافسة في سوق الصحف المطبوعة، وإلى هبوط حاد في مدخولات الصحف اليومية الأخرى من المبيعات ونشر الإعلانات.

ووفقا للتقرير، فقد شكل هذا الانخفاض في مدخولات الصحف المطبوعة في إسرائيل والعالم عموما، حافزا للصحف لاستخدام ونشر المواد المطبوعة في وسائل إعلام إضافية مثل مواقع الانترنت والهواتف النقالة.

وفصل التقرير الهبوط الحاد الذي طرأ في السنوات الأخيرة في مدخولات الصحف العبرية اليومية (المطبوعة) من مصدري الدخل الرئيسيين، على النحو الآتي:

- الدخل من مبيعات الصحف: أدت المنافسة المتزايدة على وقت القارئ (لا سيما بسبب محطات التلفزة ومواقع الإنترنت والهواتف الذكية) إلى انخفاض ملموس في المدخولات من مبيعات الصحف. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى دخول الصحيفة اليومية المجانية "يسرائيل هيوم" إلى سوق الصحف المطبوعة، إلى حملات مبيعات لبقية الصحف اليومية وإلى انخفاض في الأسعار، وهو ما أدى في النتيجة إلى انخفاض إضافي في المدخولات من مبيعات الصحف..
- الدخل من الإعلانات: طرأ في السنوات الأخيرة انخفاض بنسبة ٤١,٨٪ في الإنفاق على نشر الإعلانات في الصحف. وتؤدي المنافسة المتزايدة مقابل وسائل إعلام أخرى (خاصة الانترنت) إلى تراجع في مدخولات الصحف المطبوعة، وإلى محاولات للبحث عن مصادر دخل إضافية.

يظهر تحليل الاتجاهات في سوق الصحافة أن مدخولات الصحف المطبوعة تشهد انكماشا سريعا، مما يمكن له أن يشكل تهديدا لبقاء جزء من الصحف اليومية في إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن إحدى وسائل السياسة الممكنة لتشجيع بقاء الصحف اليومية في ضوء التهديدات الاقتصادية والتجارية المشار إليها آنفا، تكمن على سبيل المثال، في خفض نسبة ضريبة القيمة الإضافية على شراء الصحف أو شراء مساحات لنشر الإعلانات في الصحف (كما هو متبع في العديد من دول أوروبا).

ويظهر تحليل الاتجاهات في سوق الصحافة أن مدخولات الصحف المطبوعة تشهد انكماشا سريعا، مما يمكن له أن يشكل تهديدا لبقاء جزء من الصحف اليومية في إسرائيل. ويشير التقرير إلى أن إحدى وسائل السياسة الممكنة لتشجيع بقاء الصحف اليومية في ضوء التهديدات الاقتصادية والتجارية المشار إليها آنفا، تكمن على سبيل المثال، في خفض نسبة ضريبة القيمة الإضافية على شراء الصحف أو شراء مساحات لنشر الإعلانات في الصحف (كما هو متبع في العديد من دول أوروبا).

على صعيد التنظيم القانوني لعمل الصحف في إسرائيل، يشير التقرير إلى أن "أمر الصحافة" المعمول به حتى الآن، والذي جرى سنة في عهد الانتداب البريطاني في العام ١٩٣٣، لا ينص عمليا على تنظيم للملكيات المتقاطعة في الصحف، وأن هذا الجانب يخضع حاليا لقوانين المنع والقيود التجارية فقط. وكانت لجنة عامة شكلت في العام ١٩٩٧ لمراجعة قوانين الصحافة، قد أوصت بزيادة الشفافية في هذا الفرع، والانتقال من إطار الترخيص (وفقا لما هو متبع حاليا فإن متصرف اللواء في وزارة الداخلية مخول بإغلاق صحيفة) إلى إطار الكشف عن طريق تقديم تقرير نصف سنوي يتضمن أسماء وأسهم (حصص) أصحاب السيطرة في صحيفة وفي أي شركة أخرى يملكون أكثر من ٢٠٪ من رأسمالها. وفي ضوء توصيات هذه اللجنة، قدم للكنيست في العام ٢٠٠٨ مشروع قانون جديد لتنظيم ملكية الصحف وعملها، إلا أنه لم تجر المصادقة عليه حتى الآن من قبل الكنيست.

من جهة أخرى، تنخرط معظم الصحف (في إسرائيل) في عضوية "مجلس الصحافة"، وهو عبارة عن هيئة طوعية تعنى بتمثيل الصحف أمام أجهزة الحكم (كالرقابة العسكرية على سبيل المثال) وبقواعد المهنة وآدابها. وفي هذا الإطار، تنص لائحة آداب المهنة المعتمدة من قبل "مجلس الصحافة" على وجوب قيام ناشري أو مالكي كل صحيفة بنشر كشف ملائم، مرة في السنة، يتضمن ما في حوزتهم من مصالح تجارية واقتصادية مهمة في مجال الصحافة والإعلام، وخارج هذا المجال.

ملكيات الصحف اليومية (العبرية)

تتوزع ملكيات الصحف العبرية اليومية الصادرة في إسرائيل، وفق ما أورده التقرير، على النحو الآتي:

- يديعوت أحرونوت: عائلة موزاس وآخرون= ٨٥,٨٠٪ + شركة بار أون– فيشمان للاتصالات= ١٤,٢٠٪.
- معاريف: مجموعة بن تسبي= ١٠٠٪.
- هآرتس: عائلة شوكن= ٦٠٪+ دومونت–شاوبرغ (ناشر من ألمانيا)= ٢٠٪+ ليونيد نفلزين= ٢٠٪.
- يسرائيل هيوم (إسرائيل اليوم): شلدون أدلسون (Media LLC Israeli)=١٠٠٪.
- غلوبوس (صحيفة اقتصادية): اليعازار فيشمان= ٥٧,١٠٪ عرفون حاييم بار– أون=٤٢,٩٠٪.

ملكيات قنوات التلفزة التجارية

وفقا لما ورد في البند ٦٦ من قانون "سلطة البث الثانية" فإن هذه السلطة تمتلك ٤٠٪ من أسهم شركات الأخبار في محطة تلفزيون "القناة الثانية" ومحطة تلفزيون "القناة العاشرة"، وهو ما يعطي السلطة الثانية حقوق التصويت، فيما تمتلك شركات

الامتياز (أو الشركات الحائزة على ترخيص البث) ٦٠٪ من أسهم شركات الأخبار (في المحطتين)، وهو ما يعطيها أيضا حقوق التصويت. وبموجب البند ٤٦ من قانون السلطة الثانية، فإنه لا يجوز للجهة (أو الشركة) المخولة، أو المرخص لها بالبث التلفزيوني، أن تعبر في بثها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وبأي شكل كان، عن آرائها الشخصية، أو عن آراء القائمين على إدارتها إذا كان الحديث يدور على شركة. كما ولا يجوز للجهة المخولة بالبث أن تمنع بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب آرائها الشخصية، أو آراء القائمين على إدارتها، بث أخبار أو تقارير معينة، ويتعين على شركة الأخبار، بموجب البند ٦٤ من قانون "السلطة الثانية" أن تبث أخباراً دقيقة، موثوقة ومتوازنة، لا تعكس أو تعبر عن المواقف والآراء الشخصية لمدراء الشركة والعاملين فيها وأصحاب أسهمها.

ملكية التلفزيون متعدد القنوات

تعمل في إسرائيل شركتان تزودان خدمة التلفزيون متعدد القنوات إحداهما شركة "هوت" وصاحب الملكية الكاملة فيها باتريك درهي، والأخرى شركة "يس– Yes" وتتوزع ملكيتها بين شركة "بيزك – الشركة الإسرائيلية للاتصالات م.ض" والتي تخضع لملكية مجموعة شاؤول إيلوبيتس، وتمتلك هذه المجموعة (بواسطة شركة "بيزك") ٤٩,٧٨٪ من أسهم شركة "يس"، وبين شركة "يوروكوم للاتصالات" الخاضعة لملكية مجموعة أيلوبيتس التي تمتلك ٥٠,٢٢٪ من أسهم "يس"، بالوصاية، وذلك إلى حين بيع هذه الحصة (الأسهم) لطرف ثالث.

مستوى التمركز في وسائل الإعلام

يظهر تحليل الملكيات في وسائل الإعلام الإسرائيلية، وجود ملكيات متقاطعة، تخضع للقواعد والمعايير المفصلة آنفا، وأن معظم هذه الملكيات هي في فرع محطات الإذاعة المحلية. كما ويتضح من تحليل المعطيات أن هناك ٨ مجموعات أعمال تجارية تحتفظ بملكية (أسهم) في إحدى وسائل الإعلام– مما قد ينشأ عنه تضارب مصالح– وأن لثلاث من هذه المجموعات ملكية في عقارات واقعية (كالصناعة أو أملاك غير منقولة) وفي عقارات مالية (كالبنوك أو شركات التأمين) بالإضافة إلى ملكية في وسيلة إعلام.

لوغو القناة الثانية.

لوغو القناة العاشرة.

ويعزو التقرير وجود الملكيات المتقاطعة ومتعددة المجالات في سوق وسائل الإعلام الإسرائيلية، إلى عدة أسباب اقتصادية أهمها:

- مستوى الإنفاق المنخفض على النشر: يعتبر إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل، نسبة إلى الناتج المحلي الخام، منخفضا جداً مقارنة مع الإنفاق على النشر في الدول المتطورة. ويتضح من المعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل إنخفض، في الفترة الممتدة من العام ٢٠٠٤ وحتى العام ٢٠١٢، بنسبة واقعية بلغت ١٨,٢٪، في حين ارتفع الناتج المحلي الخام (في الفترة نفسها) بنسبة واقعية بلغت ٤٠,٩٪، وقد أدى ذلك في النتيجة إلى انخفاض حاد في حجم الإنفاق على النشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام– من حوالي ٠,٦٣٪ في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٠,٣٦٪ في العام ٢٠١٢. ويشكل ذلك حافزا لتمركز الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام.

ويبين تفصيل للمعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٢ حوالي ٣,٤٩٢ مليار شيكل، أنفق منها ما نسبته ٤٢٪ على النشر في التلفزيون، و٢٩٪ في الصحف، وحوالي ١٦٪ في الانترنت. وقد طرأت خلال الفترة الماضية زيادة حادة في نسبة الإنفاق على النشر في الإنترنت (بلغت هذه الزيادة بنسبة واقعية ٣٤٩,٩٪) وذلك على حساب هبوط بنسبة ٥٢,١٪ في الإنفاق على النشر في الصحف، وهبوط معتدل بنسبة ٢,٥٪ في التلفزيون، وهبوط بنسبة ٢٤٪ في الإنفاق على النشر في الراديو (محطات الإذاعة). وفي المحصلة، طرأ انخفاض حاد على وزن الإنفاق على النشر نسبة إلى الناتج المحلي الخام، في وسائل الإعلام فقط (الصحف، التلفزيون والراديو) من حوالي ٠,٥٨٪ في العام ٢٠٠٤ إلى حوالي ٠,٢٨٪ في العام ٢٠١٢.

يبين تفصيل للمعطيات أن إجمالي الإنفاق على النشر في إسرائيل بلغ في العام ٢٠١٢ حوالي ٣,٤٩٢ مليار شيكل، أنفق منها ما نسبته ٤٢٪ على النشر في التلفزيون، و٢٩٪ في الصحف، وحوالي ١٦٪ في الانترنت. وقد طرأت خلال الفترة الماضية زيادة حادة في نسبة الإنفاق على النشر في الإنترنت (بلغت هذه الزيادة بنسبة واقعية ٣٤٩,٩٪) وذلك على حساب هبوط بنسبة ٥٢,١٪ في الإنفاق على النشر في الصحف، وهبوط معتدل بنسبة ٢,٥٪ في التلفزيون، وهبوط بنسبة ٢٤٪ في الإنفاق على النشر في الراديو (محطات الإذاعة).

ويعزو التقرير الإنفاق المتدني على النشر في إسرائيل، إلى ثلاثة أسباب رئيسية: مستوى التمركز المرتفع في فروع الاقتصاد، رسوم العمولة المرتفعة نسبيا في سوق النشر التلفزيوني، والملكية المتقاطعة لأصحاب قنوات البث (في التلفزيون) من جهة، وكبار الناشرين من جهة أخرى.

- التمركز الاقتصادي: يتسم الاقتصاد الإسرائيلي بمستوى عالٍ نسبيا من المركزية، ومن هنا تنشأ طاقة كامنة لوجود ملكيات متقاطعة ومتعددة المجالات بمستوى مرتفع أيضا. ففي العام ٢٠١١ بلغ وزن قيمة سوق المجموعات الاقتصادية العشر الكبرى في إسرائيل ٤١٪ من قيمة سوق مجموع الشركات المتداولة (أسهمها) في سوق (بورصة) الأوراق النقدية في تل أبيب.
- تمركز الائتمان: يتسم سوق الائتمان (الاعتمادات) في إسرائيل بمستوى مرتفع من التمركز، الأمر الذي يجعل من الصعب تجنيد الموارد المالية، ذلك لأن إقامة وسيلة إعلام، تتطلب استثمارات أولية لمبالغ كبيرة، مما يمكن أن يشكل عائقا أمام دخول مستثمرين إلى سوق وسائل الإعلام. ومن هنا يمكن لهذا الوضع أن يؤدي إلى نشوء تمركز في الملكيات والملكيات المتقاطعة في وسائل الإعلام.

عموما، فإن مجمل هذه الأسباب تجعل مردود الاستثمار في وسائل الإعلام في إسرائيل، متدنيا نسبيا، بل وسلبي في بعض الأحيان . ومن هنا أيضا، فإن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى ملكيات لصحف ولوسائل إعلام أخرى، ليست نابعة فقط من اعتبارات الربح أو الرغبة في إيجاد صحافة مهنية، وإنما لاعتبارات مرتبطة بنشاطات وأعمال تجارية إضافية لمالكي الصحف ووسائل الإعلام أنفسهم، أو بهدف التأثير على الرأي العام والأجندة العامة، أو لمنع نقاش عام يتعلق بهذه الأعمال والنشاطات الاقتصادية والتجارية ذاتها.

وسائل سياسة مقترحة لمعالجة الوضع القائم

يشير معدو التقرير في هذا السياق إلى أن سوق النشر في إسرائيل تعتبر ضيقة ومحدودة نسبيا، وهو ما يؤدي بالتالي إلى تقليص حيز معيشة وسائل الإعلام، ولا سيما الصحف القطرية (اليومية) وقنوات التلفزة التجارية.

من جهة أخرى، فإن تشديد سياسة تنظيم الملكيات متعددة المجالات، أو ملكية المجموعات والشركات الاقتصادية لوسائل الإعلام، يمكن أن يؤدي إلى تقليص تنوع وسائل الإعلام، القائمة، على الرغم مما ينطوي عليه الوضع من نشوء تضارب مصالح محتمل على هذا الصعيد.

ويقترح معدو التقرير في الإجمال عدداً من الوسائل والأفكار لمعالجة الوضع غير المتوازن في طبيعة الملكيات القائمة في وسائل الإعلام الإسرائيلية، على اختلاف أشكالها وأنواعها، ويمكن ايجاز هذه الوسائل المقترحة على النحو الآتي:

- ضبط الملكيات المتعددة المجالات لمالكي وسائل الإعلام وتنظيمها، بمعنى فرض قيود على حصص ملكية المجموعات الاقتصادية/التجارية الكبرى (في إسرائيل) في وسائل الإعلام، وفقا لحجم المجموعة، أو بموجب نسبة إنفاقها على النشر. ويمكن النظر أيضا في إمكانية أن

تقتصر القيود على الملكيات متعددة المجالات فقط على حصص المجموعات أو الشركات التي يوجد لها احتكار في أسواق أخرى، وليس كل من لها أعمال ومشاريع في أسواق أخرى.

- بلورة رؤية شاملة لعملية ضبط الملكيات المتقاطعة في سائر وسائل الإعلام وتنظيمها، لجهة تشديد قواعد هذا النمط من الملكيات، بحيث يطبق حظر تام على ملكية متقاطعة في وسائل إعلام تبث أخبارا وبرامج تتعلق بالواقع الراهن. بالاضافة إلى ذلك، تشديد المتطلبات والشروط المحددة للحصول على التراخيص والموافقات اللازمة لشراء وسيلة إعلام أو صحيفة من جانب وسيلة إعلام أو صحيفة أخرى.
- ضبط الملكيات في الصحف المطبوعة وتنظيمها، ومن ضمن ذلك نشر كشف دوري موثوق حول الملكيات والمصالح الاقتصادية الأخرى التي يحتفظ بها مالك الصحيفة، ومنع الملكيات المتقاطعة بين الصحف.
- تطبيق ضوابط على الملكيات المتقاطعة في مواقع الإنترنت الإخبارية، على غرار الضوابط المفروضة على قنوات البث التجاري.
- تشجيع الاستثمارات التكنولوجية بما يتيح زيادة مساحة الإنتاج والبث التلفزيوني بواسطة الإنترنت، ذلك لأن مثل هذا التغيير يمكن أن يساهم في زيادة توزيع وتنوع منتجي المضامين والبرامج.
- فرض ضوابط وقيود على سوق النشر (نشر الإعلانات) كالتدخل مثلا في مجال العمولات الزائدة، والذي يمكن أن يؤدي إلى زيادة نسبة مدخولات وسائل الإعلام من النشر على حساب الوسطاء (شركات الدعاية والإعلان).
- تشجيع سوق وسائل الإعلام بوسائل مختلفة، مثل خفض ضريبة القيمة الإضافية على (أسعار) شراء الصحف، وتسهيلات ضريبية أخرى.
- دعم وسائل البث العام وتعزيزها، بكونها لا تعمل لأهداف ربحية، ولأنها أقل خضوعا لاعتبارات الـ "ريتنغ".

وتجدر الإشارة أخيراً في هذا السياق إلى أن العديد من الدول المتطورة التي تتطلع نحو زيادة التنوع الصحافي، تقدم دعما ماليا لقطاع الصحافة الخاصة الذي لا يعمل لأهداف ربحية.